بين المستفيدين والمتضررين والجهات الرقابية

الغش في اسواقنا.. بعضهم يصر عليه!

بابل- مكتب المدى
حسين الفتهراوي

الغش ظاهرة خطيرة اجتاحت اسواقنا وكافة مرافق حياتنا اليومية ، ويعاني منها المواطن العراقي على نحو متزايد منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام ١٩٩٠ ودخول دوائر الرقابة بكل اشكالها الى شبكة الرشاوى والتهاون على حساب المواطن .يبدأ الغش من بائع الخضار ولاينتهي بمصانع التعليب وصناعة المواد الغذائية والهدف دائما واحد: الربح باقل خسارة ممكنة.

خلال تجوالنا في السوق التقينا المواطنين لابداء الرأي في هذه الظاهرة، وكان اول المتحدثين السيد عبد الحسين جاسم (موظف) قال ان مسألة الغش في اسواقنا سلسلة متصلة ومتواصلة، حيث لايوجد مكان خال من الغش، ووصل الحال حتى الى الدواء إذ يقوم البعض من ضعاف النفوس ببيع الدواء المغشوش على المرضى وعن علاج هذه الظاهرة قال:- ان اختفاءها والقضاء عليها بيد المواطن نفسه عندما يضع امام عينيه مخافة الله وسمعته والمصلحة العامة.

اما السيد كاظم سلمان (متقاعد): فقال ان مسألة الغش في اسواقنا برزت كظاهرة ملموسة عندما ظهرت الرشوة في اجهزة الامن والشرطة والرقابة الاقتصادية والصحية والمالية.

الغش موجود في السابق، لكن كان الخوف من العقوبة يمثل رادعاً كافياً لتحجيمها عندما تهاونت دوائر الرقابة ازداد انتشارها.

السيد رعد هادي (بقال) وجهنا له السؤال عن الغش فقال: ان ظروف عملنا تفرض علينا هذه الظاهرة، معللاً ذلك ان الفلاح يجري عملية الغش فيضع المحصول الجيد في الواجهة ويخفي ماهو تالف وغير جيد وتاجر الجملة يشتري البضاعة بدون تفتيش. وعندما يتسوق البقال من التاجر يجد انه (يجب) ان يبيع اما بضعف سعر الشراء او يضطر للبيع بسعر قليل مع وجود ما هو تالف وغير جيد.

حل جيد

بقال آخر يبيع الطماطة رد على سؤالنا عن الغش قائلاً: ان الغش يعود الى البائع حين يجد نفسه مضطراً الى الغش ليبيع بضاعته، فالافضل له ان يترك مهنته ويذهب للعمل في مهنة اخرى، لان الغش حرام وانا كما تراني اعرض بضاعتي بدرجتين فاضع الجيد هنا بسعر، واضع الاقل منه هناك بسعر اقل، والمواطن حر في الشراء.

صاحب مطعم (...) يبيع نفر الكباب بضعف سعره عن مطعم مجاور سألناه عن هذا الفارق الكبير بالسعر، فقال: انت حر اذا أردت ان تأكل هنا فتفضل واذا شئت ان تأكل عند صاحب السعر القليل فانت حر!

وعندما الححنا عليه بالسؤال اجاب بصوت خافت: ان صاحب المطعم الآخر يقوم بغش الكباب وبيعه، بسعر أقل حتى يجذب اليه الزبائن .

مقدم الشرطة سعد حسين الجبوري رد على سؤالنا عن العقوبات والاجراءات بحق المتلاعبين والغشاشين فقال ان مهمة اجهزة الامن والشرطة الان توفير الامن والنظام فقط، اما الامور الاخرى فسوف تعالجها اجهزة الامن والشرطة والرقابة بعد استقرار الوضع في البلاد، لان الغش موجود في كل مكان من بائع الصمون حتى وصل الى اصحاب محطات الوقود الذين يغشون الوقود باضافة الماء والنفط الى الكاز والبنزين مثلاً.

احد رجال الدين (تحفظ على ذكر اسمه) قال: ان ظاهرة الغش اخطر ظاهرة واجهت المواطن العراقي في السنوات الاخيرة واوجدتها الظروف التي مرت وتمر على بلدنا وغياب الرقابة وتهاونها، ووصل الحال بالغش حتى في العملة العراقية التي نتداولها.

والغش في كل الاحوال حرام قليلاً كان ام كثيراً، والمشكلة ان هذه الظاهرة جعلت الكثير من الناس يكسبون الرزق الحرام مع علمهم به واصرارهم عليه، الحديث النبوي الشريف يقول (من غشنا ليس منا).

في دائرة الصحة التقينا بالدكتور خليل ابراهيم زيدان رئيس قسم التفتيش قال: بدأت الجهات المختصة بمحاسبة المخالفين وخاصة ممن يتعاملون بالمواد الغذائية المحظورة او التالفة، فبدأنا بمحاسبتهم ومصادرة مبيعاتهم واتلافها لما فيها من خطر على المواطنين، اما الادوية التالفة والمحظورة فهناك شعبة لمراقبة المتاجرين بها ومصادرتها واغلاق الصيدليات التي تتعامل بها، فقد تم ضبط العديد من المخالفات في بعض الصيدليات وتم اغلاقها، كون الادوية التي تباع بعضها تالفه وبعضها محظور، مع مراقبة المتاجرين بالادورية المغشوشة ومحاسبة المتاجرين بها في السوق بدون اجازة ممارسة مهنة.

تحت الضوء..

موظفون وهميون!

جاسم الشامامي

يبدو ان سلم الرواتب كان فيه من العجالة الشيء الكثير، فالزيادة التي طرأت على رواتب الموظفين التي هي حق مشروع من حقوقهم لم تأت بناء على دراسة مستفيضة او تقدير صحيح يضمن للجميع العدل والمساواة بحيث يتسلم الموظف في وزارة (س) راتبه حسب درجته الوظيفية الذي يساوي نفس الراتب لنفس الدرجة للموظف في الوزارة (ص) ولهذا نجد ان موظفاً يتسلم راتباً شهرياً مقداره ٤٠٠ الف دينار في هذه الدائرة في حين يتسلم موظف اخر اعلى منه درجة ٢٠٠ الف دينار في دائرة اخرى، وهذا ماسبب شعور عدد كبير من موظفي الدولة بالاجحاف والغبن، نتج عنه الكثير من الاعتراضات المكتوبة التي رفعت الى اغلب الوزارات، وطالب فيها اصحابها بانصافهم اسوة باقرانهم في الخدمة وهؤلاء الموظفون لم يحصلوا الا على وعود لاطائل منها وفي نهاية كل شهر تقطع لهم وعود اخرى بأن الموضوع سيتم تسويته في الشهر المقبل وهكذا دواليك..

وقد أشيع مؤخراً ان سبب تلكؤ بعض الوزرات في تطبيق جدول (سلم الرواتب) يعود الى عدد منتسبي هذه الوزارات ويؤكد البعض ان ربع هذا العدد لا أساس له من الصحة أي ان هناك عدداً من الاسماء الوهمية تم درجها ضمن القوائم بعد سقوط النظام مباشرة على أساس انهم موظفون، وتم صرف الرواتب لهم بالدولار حينها، واستمر العمل بهذه القوائم الى يومنا هذا مما ادى الى حدوث التفاوت المشار اليه، ومن هنا جاء قرار زيادة الرواتب ليضيف اعباء أخرى على بعض الموظفين لا لينصفهم، لاسيما ان جدول الرواتب قد احدث ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار البضائع والمواد الاخرى في السوق المحلية.. وكان على الدولة ان تدرس جيداً وضع كل وزارة على حدة ومن ثم تصدر ماتراه مناسباً من قرارات موحدة وصحيحة وخالية من الاخطاء التي لم تتم معالجتها لحد الان، ولكن هل سيتم اعطاء هؤلاء الموظفين الفروق التي طرأت على رواتبهم؟ وهل ستتم محاسبة رؤساء الدوائر من الذين وضعوا هذه الاسماء الوهمية في قوائم الرواتب التي كانت تستلم من قبلهم حصراً حفاظاً على حقوق الموظفين(غير الوهميين) وعلى المال العام معاً؟

سياسيون ومثقفون في محافظة ديالى يؤكدون في استطلاع سياسي:

التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية جاء متأخراً والشارع السياسي العراقي بحاجة الى فترة نقاهة

سعد محمد رحيم

لعل مجتمعنا من أكثر مجتمعات الأرض غراماً بالسياسة ، وليس السبب ، قطعاً ، هو البطر ، أو حب السلطة والبحث عنها ، ولا حتى تزجية الوقت بشيء متام لا تحتاج للخوض فيه سوى القدرة على الثرثرة. وإنما لأن دقائق حياتنا ، ومصائرنا وخبزنا اليومي ومستقبل أولادنا مرتبطة كلها بالسياسة.. ولقد أضحت السياسة في قاموسنا الاجتماعي حديثاً متصلاً ملحاحاً ، نملأ معه ساعات انتظاراتنا وأيامها وسنيها ، وعلى الرغم من هذا لا يبدو أننا نفقه كثيراً في السياسة ولا يعطينا سياسيونا المحترفون انطباعاً واقعياً أنهم بارعون وحاذقون فيها ، ولاعبون مهرة في ساحتها ، والدليل هو خراب أحوالنا المستديم. ولا أريد من هذا الكلام أن يكون حكماً مسبقاً في إطار هذا التحقيق الصحفي الذي يحاول الإجابة عن سؤال مربك هو ؛ هل يمتلك مجتمعنا ، الآن ، بعد تجاربه السياسية المريرة ، حساً سياسياً ووعياً سياسياً سليمين؟. وقد توجهنا بسؤالنا هذا إلى نخبة ممن لهم علاقة بالسياسة وبالثقافة السياسية ، بهذا القدر أو ذاك ، في محافظة ديالى.

كلا ، ولكن:

يجيب أولاً عضو مجلس محافظة ديالى عبداللطيف إبراهيم علو بـ (كلا!)، غير أنه يستدرك قائلاً ؛ لكنني على إيمان تام أن مجتمعنا هو من أكثر مجتمعات العالم الثالث تهيؤاً ورغبة لامتلاك هذا الحس وهذا الوعي نتيجة الظروف الموضوعية التي عاشها والثمن الباهظ الذي دفعناه، والذي هشّم كثيراً من القيم الخاطئة. والآن عدد كبير من الأحزاب تدعو المواطنين إلى الانضمام إليها والمواطنون حين يكتشفون أن هذه الأحزاب لا تخدم قضاياهم يفرون منها، وهذا نتيجة الثمن الذي دفعه المواطن بحيث جعله يميز الصحيح من الخاطئ وينتقل من حالة عبادة الأشخاص إلى مبدأ ماذا يعطيني ويعطي مجتمعي هذا الأمر من فائدة. وهذه علامة صحية.

السيد عبداللطيف يرى في نمو الحس البراغماتي لدى المواطن مؤشراً على تطور الحس السياسي.

وينظر السيد مؤيد سامي عضو مجلس محافظة ديالى إلى المسألة من زاوية مختلفة فيقول؛ أعتقد أن الغاية من هذا السؤال هو التحقق فيما إذا كان هناك رد فعل سياسي سليم في الشارع العراقي بمواجهة التغيرات والتحديات والمخاطر الكثيرة التي تحدث.. المتغيرات المختلفة في الساحة العراقية تجعل الأحكام السياسية صعبة بشكل كبير على من يمتلك ثقافة ووعياً سياسياً فعلاً، فما بالك بعامة الناس؟. وعلى الرغم من ذلك واستناداً إلى ما يسمى بالحس العام common sense يمكن القول أن هناك حساً سياسياً عاماً يميل إلى تفهم عملية التغيير التي تجري بالعراق.

ويضيف السيد مؤيد ؛ لكن ما يشوش هذه الحاسة ويربكها أشياء كثيرة أغلبها تدخل في نطاق المعلومات وطرق تسويقها للناس، فضلاً عن واقع مثخن بجراح الفقر والبطالة ونقص الخدمات التي تستخدم لتضليل الرأي العام، وللدفاع عن أعمال العنف والتطرف والإرهاب وتبريرها ومع ذلك فإن صدمة (الأمن) إذا جاز التعبير، غالباً ما تقنع الرأي العام بالوقوف ضد العنف والإرهاب.. الحس السياسي والوعي السياسي السليمان يدفعان الناس إلى المطالبة بالاعمار والأشغال، والانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً.. على الرغم من أن الحكومة بحاجة ماسة إلى إقناع الشارع العراقي بقدرتها على توفير الأمن والأمان بعده القاعدة المناسبة لأي تقدم سياسي يمكن أن يحدث في العراق خلال السنة المقبلة. وتبقى مسألة السلامة في الحس السياسي نسبية لأن الغايات المختلفة تبرز تناقضاً في النظر إلى مغزى الوقائع السياسية المختلفة.

تقليد الحزب السابق:

ويقول رئيس فرع ديالى للجبهة التركمانية العراقية الدكتور أسامة ناظم إبراهيم؛ كان المجتمع العراقي يعيش تحت ظروف قاسية وكبت مستمر في نطاق نشاطات الحياة الاعتيادية كافة، ولا سيما في الناحية السياسية حيث كان هناك حزب واحد مهيمن على الساحة العراقية، ولا أحد كان بإمكانه أن يتعدى حدود ذلك الحزب، لهذا فإن مجتمعنا لا يمتلك وعياً سياسياً وحساً سياسياً سليمين.، وذلك لقلة ممارسة العمل السياسي، وقلة الخبرة في هذا المجال. فالكثير من الأحزاب الآن لا تفكر في سياسة البلد ومصلحته وإنما في المصالح الشخصية التي تنفع منتسبي الحزب الذي ينتمون إليه... فالسياسة أكبر وأخطر مما يظن ويتوقع الجميع.

إن هيمنة الحزب الواحد لمدة تزيد على الربع قرن كانت لها إفرازات أثرت تأثيراً سلبياً على مدى ومستوى تفكير المجتمع بشكل عام، والسياسيين بشكل خاص، حيث يظهر بوضوح أن التقليد لسياسة الحزب السابق يهيمن على أسلوب عمل بعض الأحزاب للحصول على امتيازات إضافية ومنافع خاصة دون تعميم تلك الامتيازات والمنافع على أفراد الشعب كافة. ولهذا نحتاج إلى فترة نقاهة لإزالة ترسبات الماضي، ونسأل الله أن لا تطول هذه الفترة.

الوعي التاريخي:

ومع سؤالنا يثير الشاعر فراس الشيباني أسئلة مضافة تكون بمجملها شبكة متراصة تشف من منظور مختلف عن طبيعة الإشكالية التي نحن بصددها.. يقول:

.هل نمتلك وعياً سياسياً؟. سيحيلني هذا السؤال فوراً إلى سؤال آخر هو: هل نمتلك وعياً تاريخياً؟. بمعنى هل لدينا القدرة، ولا أقول الجرأة على ربط ظاهرة. أية ظاهرة كانت. بحاضنتها البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية. فإذا كان الجواب بـ (نعم) فكيف نناقش ذوي الأفكار الإطلاقية التي تنحصر عندها الأمور بـ(أسود . أبيض)؟.

هل يبدو السؤال مضللاً، ولا يرتبط بسوى استطلاع عشوائي، تستخرج منه النتائج، ويملأ حيزاً .أي حيز. وينتهي الأمر؟. ثم من نحن؟. قبل: ماذا نريد؟. هذا إذا استبعدنا قسرياً، ظاهرياً، إعلامياً إيثار الذات لمصلحة نكران الذات؟. ثم هل لنا القدرة على تحويل قوة الاختلاف إلى قوة جذب بدل التشابه؟. وكيف نتعامل مع حالات الإقصاء . التهميش . التغييب؟. ومن ثم ما علاقة السياسي بالثقافي هنا/الآن؟.

إنني أفهم الإشكالية على أنها وسط يحتوي على مشاكل عدة، لا يمكن البدء بحل إحداها من دون باقي المشاكل، والحوار جدي حول الثوابت، المتغيرات، (الذات . الآخر.. النسبي . المطلق.. الهوامش . المتون))، بعد ذلك سنستطيع حتماً أن نقنع حصاننا العليل بالمضي إلى نبع صاف والارتواء بدل المضي إلى ماء عكر ملوث ليزداد مرضاً، وإن شئت موتاً.

قصور الأحزاب:

يتهم الدكتور محمد علاءالدين الأحزاب السياسية، ولا سيما العلمانية منها، بالتقصير في أخذ زمام المبادرة في نشر الوعي السياسي وتغذية الحس السياسي السليم لدى المواطن العراقي، بعد سقوط نظام صدام، ويجد أنها بالقياس إلى ما كانت (تلك الأحزاب نفسها) تقوم بها خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي من أدوار في إشاعة الفكر التنويري داخل المجتمع العربي، تبدو اليوم غير قادرة على التأثير الإيجابي وإشاعة التفكير العقلاني بالضد من الأفكار الظلامية التي تلقى قبولاً من فئات من المجتمع لا يمكن الاستهانة بها والتي تحاول الاستحواذ بوسائل شتى ومنها رفع السلاح وإرهاب الناس للقبول بتخريجاتها. وهذا يتطلب عملاً ثقافياً وإعلامياً وبوسائل غير مسبوقة تقوم بها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمثقفون المتنورون لإشاعة مفاهيم الحرية والعقل والتسامح والسلام.

في حين يرى أحمد علي مصطفى/ ماجستير علوم سياسية/ أن الوظيفة القديمة التي كانت الأحزاب السياسية تضطلع بها في نشر الفكر السياسي أصبحت الآن من اختصاصات أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وشبكات الإنترنت، وما تتيحها هذه الشبكات من فرص لتسويق الأفكار وصناعة الرأي العام وتعزيز الوعي السياسي على وفق موجهات محددة ومرسومة. لذا فإن مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الثقافة والإعلام

المختلفة وحتى الشركات الاقتصادية العملاقة قد دخلت المعترك الإعلامي، في مناخ العولمة والتعولم الحالية لخلق أنماط من الوعي والحس السياسيين تختلف في الموجهات والآليات والغايات إلى حد كبير عن الأنماط التقليدية السابقة.

كثرة الأحزاب ظاهرة صحية:

ويستعرض الكاتب والشاعر عبدالستار زنكنة تطور الوعي السياسي عراقياً، فيقول؛ بالإمكان رصد الوعي السياسي في العراق منذ أواخر العهد العثماني، وتحديداً بعد تأسيس حزب جوان ترك. تركيا الفتاة حيث انخرط كثير من العراقيين في هذا الحزب، وبالتالي في الأحزاب والتجمعات العربية لاحقاً. ثم انتشر هذا الوعي بين أبناء المجتمع من خلال الانتماء إلى القوى السياسية بعد تأسيس الدولة العراقية. والمهم؛ هل هناك وعي سياسي، أو الرغبة في العمل السياسي، ولا سيما بعد سقوط النظام السابق؟. للإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال عملي التخصصي في إدارة الحوارات الديمقراطية بين الشرائح الاجتماعية كافة، وعلى مستوى محافظة ديالى يمكنني القول، أولاً هناك عزوف عن الانخراط في العمل السياسي عند كثر من الناس، ولا سيما شريحة الشباب وذلك لجملة من الأسباب منها تفشي البطالة وسعي الشباب وراء لقمة العيش وتكوين الذات للمستقبل، وضعف الإعلام الحزبي في استقطاب الشباب، وبالتالي عدم قدرة الأحزاب على إيجاد فرص عمل مناسبة لهم، وعدم ثقة كثير من المواطنين بالأحزاب، وربما مرد ذلك الى افتقارهم لخلفية ثقافية تساعدهم على التبصر والنظر بإيجابية للعمل السياسي. وأنا شخصياً كنت أجابه بسؤال يلفه الاستغراب والاستهجان حول كثرة عدد الأحزاب العاملة على الساحة العراقية، ولغرض توضيح هذه النقطة أقول؛ لو علمنا أن قانون إدارة الدولة قد أقر بعراق فدرالي تعددي وبرلماني ولمناخات الحرية المتاحة بعد سقوط النظام الدكتاتوري لأدركنا أن كثرة الأحزاب تشكل ظاهرة صحية وفاعلة لبناء نظام يعتمد الرأي والرأي الآخر، لكن مما يؤسف له أن العديد من الأحزاب، مع تقديري لها دخلت الساحة بمكاتبها الأنيقة ولافتاتها العريضة من دون جماهيرية مذكورة، ولكون المجتمع العراقي لم يلاحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة غير الحزب الواحد لأعطينا العذر لهؤلاء المتسائلين من دون قصد أو تجريح. إلى جانب ذلك يسعى الكثير من الأحزاب نحو الكسب الحزبي لخلق جماهيرية لها من دون التحقق من غرض المكتسب أو وضعه الاجتماعي أو الثقافي، مما يولد نتائج سلبية تؤثر في مسيرة هذه الأحزاب وفاعليتها في ضمائر الناس. بالمقابل، ونظراً لقيام الأحزاب الممثلة في الحكم، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، بتزكية أعضائها لإشغال الوظائف والتعيينات، فقد أدى هذا التصرف بالكثير من المواطنين إلى الاعتقاد بالنظرية السلبية (الانتماء قبل الكفاءة) ومن ثم استهجان العمل الحزبي جملة وتفصيلاً.

ويرى السيد زنكنة ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وأن تقوم الأحزاب والقوى السياسية بنشر الوعي السياسي ، وبما يضمن مصلحة الوطن العليا، فالسياسة شيء جميل ودليل رقي المجتمعات ومرآة الإنسانية، والسياسة قد تكون لعبة، لكن ثمن ذلك باهظ جداً، وبالتأكيد أنها لا تعني لعبة الكراسي، ولا اللعب على الحبال في سيرك للتهريج.

وأخيراً يؤكد السيد زنكنة؛ نعم هناك وعي سياسي، بعضه ظاهر والآخر كامن، والوقت الآتي بصباحات مشرقة كفيل باستثمار هذا الوعي لبناء نظام ديمقراطي للعراق.